مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا

على اللاجئين السوريين في تركيا

تقرير موضوعي لمجموعة نقاش مركزة أقامها مركز الحوار السوري بحضور عدد من الباحثين والخبراء والفاعلين في شؤون الجالية السورية في تركيا

http://sydialogue.org/ar/news/128

الأربعاء 29 شعبان 1441هـ - 22 أبريل/نيسان 2020 م

مركز الحوار السوري

مؤسسة أهلية سورية تهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.
أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.
يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.

إعداد: م. كندة حواصلي

الوحدة المجتمعية

التاريخ:
29 شعبان 1441 هـ - 22 أبريل / نسيان 2020 م

جميع الحقوق محفوظة لمركز الحوار السوري - 2020 م

الفهرس

الملخص التنفيذي..... 2

المقدمة..... 3

أولاً: التداعيات الاقتصادية الحالية لأزمة فيروس كورونا في تركيا:..... 5

1-1-على الاقتصاد التركي:..... 5

1-2- على اللاجئين السوريين كأفراد:..... 6

1-3-على المنظمات غير الحكومية السورية:..... 7

1-4- على الشركات السورية ورجال الأعمال:..... 8

ثانياً: كيف تحركت المنظمات غير الحكومية السورية مع ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية؟..... 9

2-1- منبر الجمعيات السورية:..... 9

2-2-اللجنة السورية التركية المشتركة:..... 9

2-3- الفرق التطوعية والمبادرات الفردية:..... 10

2-4- شبكات رجال الأعمال السوريين:..... 10

2-5- المجلس الإسلامي السوري:..... 11

ثالثاً: التغيرات الاقتصادية المتوقعة نتيجة لأزمة كورونا على المدى المنظور:..... 12

3-1- على سوق العمل المحلي:..... 12

3-2- على شكل الاقتصاد المستقبلي:..... 12

رابعاً: اقتراحات وحلول:..... 14

4-1-الضغط على الجهات المانحة:..... 14

4-2-إعادة رسم خطط الاستجابة طويلة الأمد في تركيا:..... 14

4-3- التشبيك والتنسيق:..... 15

4-4- الصناديق التكافلية:..... 15

4-5- المؤاخاة بين الأسر:..... 16

4-6- الجهات الرقابية الوسيطة:..... 16

4-7 -التجاوب مع المتغيرات الاقتصادية:..... 16

الخاتمة..... 18

الملخص التنفيذي

ترافقت أزمة كورونا الصحية بأزمة اقتصادية بدأت بوادرها بوضوح وطالت جميع الدول والاقتصادات، حيث أثرت الإجراءات التي اتخذتها الحكومات على سلاسل التوريد والإنتاج، وتوقفت العديد من المصانع والشركات عن العمل، وخضعت العديد من الدول للحجر الصحي الذي امتد لأسابيع.

وبينما تسعى الحكومات لتدارك آثار هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة، يبدو اللاجئون السوريون في تركيا الفئة الأضعف، والأكثر تضرراً، نظراً لأن معظمهم يعملون بالمياومة أو بطريقة غير نظامية لا تخضع لنظام التأمينات الاجتماعي الذي يمكن أن يحفظ حقوقهم، إضافة إلى اعتماد نسبة منهم على المساعدات والتبرعات من منظمات وهيئات وأفراد.

يحاول هذا التقرير في قسمه الأول تسليط الضوء على الآثار الأولية لأزمة كورونا على الاقتصاد التركي وما رافقها من توقف لبعض قطاعات العمل، وتراجع في الإنتاج والاستهلاك وارتفاع نسبة البطالة، وتراجع الليرة التركية أمام العملات الأجنبية، مما ينذر بحالة ركود تطال الاقتصاد التركي على غرار بقية اقتصادات دول العالم.

وقد أثرت هذه التداعيات على اللاجئين السوريين كأفراد حيث فقدت العديد من العائلات مصدر دخلها، بينما باتت عائلات أخرى مهددة بعدم قدرتها على دفع أجرة المنزل المستحقة، في حين طالت هذه التداعيات أيضاً المنظمات السورية غير الحكومية NGOs، حيث تراجعت مداخيلها- التبرعات - في مقابل تزايد الاحتياجات، وظهور شرائح جديدة باتت بحاجة للدعم، بينما تأثرت الكثير من الشركات الصغيرة ورجال الأعمال سلباً وتكبدت الكثير من الخسائر خاصة في بعض القطاعات كالسياحة والنقل والاستيراد والتصدير.

فيما سلط التقرير في قسمه الثاني الضوء على بعض التحركات المدنية التي انطلقت للتجاوب مع هذه الأزمة من قبل بعض المنظمات غير الحكومية السورية وبعض الفرق التطوعية، وذلك عبر إطلاق روابط الكترونية لإحصاء العائلات المحتاجة، وتنفيذ بعض الحملات الصغيرة، وإطلاق الفتاوى والنداءات التي تجيز تعجيل دفع الزكاة أو التي تدعو التجار إلى مراعاة حقوق العاملين لديهم.

كما سعى التقرير في قسمه الثالث تلمس شكل التغيرات الاقتصادية المتوقعة نتيجة أزمة كورونا على سوق العمل المحلي والذي تتجلى آثاره بازدياد حدة المنافسة على سوق العمل، وارتفاع نسبة البطالة وتراجع الدعم والمساعدات الدولية، كما حاول توقع شكل التغيرات على شكل الاقتصاد العالمي المستقبلي والذي يتوقع أن تظهر آثاره عبر تراجع حاد ستشهده بعض القطاعات كالسياحة والفنادق والصناعات الكمالية والنقل الجوي في مقابل نمو قطاعات أخرى كقطاع الصحة والبيئة والأمن الغذائي، حيث ستزداد سيطرة الحكومات المركزية على حساب القطاع الخاص والمدني.

وقدم التقرير في القسم الأخير مجموعة من الاقتراحات والحلول، التي من شأنها تخفيف الآثار والتداعيات الاقتصادية المحتملة على اللاجئين السوريين، وذلك من خلال إطلاق حملات الضغط على الجهات المانحة للتجاوب مع الاحتياجات الكبيرة، أو ضرورة التنسيق والتشبيك بين القوى العاملة على الأرض، وفرض حالة من الرقابة الاجتماعية التي تمنع حملات التشكيك والتخوين، بالإضافة إلى إنشاء صناديق تكافلية أو إطلاق حملة توأمة ومؤاخاة بين الأسر، مع ضرورة التجاوب مع شكل التغيرات الاقتصادية وإقامة مشاريع تتوافق مع هذه التغيرات.

المقدمة

بينما يتابع العالم باهتمام تداعيات الأزمة الصحية التي سببها فيروس كورونا حول العالم، بدأت أصوات الخبراء والاقتصاديين تعلو محذرة من التداعيات الاقتصادية التي بدأت ملامحها بالظهور والتي يبدو أنها ستؤثر بشكل حاد وطويل على جميع دول العالم حتى الدول ذات الاقتصادات العظمى.

فقد أظهرت دراسة للأمم المتحدة أن 81% من القوى العاملة في العالم، التي تقدّر بنحو 3.3 مليار شخص، تأثروا بحالة الإغلاق الجزئي أو الكلي في بلادهم، حيث يهدد فيروس كورونا معيشة نحو 1.25 مليار عامل، في "أسوأ أزمة عالمية" منذ الحرب العالمية الثانية[1].

بينما حذرت منظّمة العمل الدولية من أن تفشي فيروس كورونا المستجد والتدابير الصارمة المفروضة لاحتواء الوباء، ستخفّض في الفصل الثاني من عام 2020 ساعات العمل عالميا بنسبة 6.7%، وهو ما يوازي 195 مليون عامل بدوام كامل، متوقعة "خسائر هائلة" وزيادة في عدد العاطلين عن العمل قد تتجاوز 25 مليوناً، سيضافون إلى 190 مليون شخص باتوا عاطلين عن العمل في عام 2019 قبل بدء الجائحة[2].

وبينما تسعى الحكومات المختلفة، لرسم خطط وسياسيات للخروج من هذه الأزمة الطارئة بأقل الخسائر، يبدو اللاجئون السوريون الحلقة الأضعف في هذه الدائرة، نظراً لكونهم يشكلون الطبقة الهشة التي ستتأثر بشكل مباشر بالأوضاع الاقتصادية المتردية، نظراً لأن معظمهم يعملون بطريقة غير نظامية أو يعملون بالمياومة، ولأن الكثير منهم يعتمد على التبرعات من منظمات أو من أفراد لتغطية احتياجاته الشهرية، بعد أن استهلكت سنوات الصراع مدخراتهم.

وانطلاقاً مما سبق عقد مركز الحوار السوري حلقة نقاش مركزة يوم الأحد 19 شعبان 1441هـ يوافقه 2020/4/12، بمشاركة 21 من رواد العمل الإنساني، ومن رجال الأعمال السوريين وعدد من الخبراء والمهتمين بأوضاع اللاجئين السوريين[3]، حيث ناقش الحضور في هذه الورشة التداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا على اللاجئين السوريين في تركيا على المدى القريب والمتوسط وسبل مواجهتها وفقاً للإمكانيات المتاحة، وقد شكلت مداخلاتهم المادة الأبرز في هذا التقرير.

سيحاول هذا التقرير الذي يرتكز على المخرجات الأساسية للورشة النقاشية استعراض أهم النتائج التي خلصت إليها الورشة، حيث سيستعرض في قسمه الأول التداعيات الأولية للأزمة الاقتصادية التي سببها انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد التركي، وانعكاسات ذلك على اللاجئين السوريين في تركيا كأفراد ومنظمات للمجتمع المدني

---

[1] "بسبب كورونا.. عمال العالم يواجهون أسوأ أزمة منذ الحرب العالمية الثانية"، الجزيرة نت، تاريخ النشر 2020/4/7، https://bit.ly/2VEsYs6

[2] المصدر السابق -مع ملاحظة أن هذه الأرقام في حالة تزايد مستمر على وبشكل يومي بالنظر الى اتساع تداعيات الجائحة على "كل شيء" في العالم.

[3] حضر الندوة 4 من أعضاء الجهات التنسيقية مع أطراف تركية، 6 من المسؤولين في منظمات المجتمع المدني، 3 من أعضاء المجلس الإسلامي، وأحد المسؤولين في تجمع رجال ورواد الأعمال السوريين Siad، وعدد من الباحثين المهتمين.

وأرباب للعمل، كما سيسلط التقرير في قسمه الثاني الضوء على بعض الإجراءات العاجلة التي اتخذتها بعض الجهات السورية في تركيا للتجاوب مع الاحتياجات الطارئة للعائلات المتضررة.

وسيحاول التقرير في قسمه الثالث رسم أبعاد التغيرات الاقتصادية على المستوى المنظور سواء على نطاق سوق العمل المحلي أو العالمي، بغية تلمس الخسائر المتوقعة والقطاعات المتأثرة واستشراف القطاعات الجديدة النامية، كما سيطرح في قسمه الأخير مجموعة من الاقتراحات والحلول التي من شأنها التخفيف من حدة هذه التداعيات الاقتصادية على الأسر المتضررة.

أولاً: التداعيات الاقتصادية الحالية لأزمة فيروس كورونا في تركيا:

بدأت أزمة انتشار فيروس كورونا تلقي بظلالها القاتمة على القطاع الاقتصادي، والذي بدا المتضرر الأكبر من جراء الإجراءات الوقائية التي فرضتها الحكومة للحد من حدة انتشار المرض وتفشيه، ويمكن ملاحظة هذه التداعيات وفقاً للمستويات التالية:

1-1-على الاقتصاد التركي:

بينما تحاول تركيا التعافي من آثار الأزمة الاقتصادية التي بدأت صيف 2018، تأثر الاقتصاد التركي بتداعيات هذه الأزمة بشكل مباشر نتيجة توقف السياحة وعجلة التصنيع، وبالتداعيات غير المباشرة على اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي والصين أكبر شركاء تركيا التجاريين، وقد كانت أبرز القطاعات تأثراً، خدمات النقل الجوي وقطاع السياحة،و وكالات السفر، والخدمات المرتبطة بها، وقطاع الفنادق والمطاعم، بالإضافة إلى قطاع الفنون والترفيه، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن نتائج أزمة كورونا على الاقتصاد التركي يمكن أن تلاحظ وفق ما يلي[4]:

الآثار الحالية لأزمة كورونا على الاقتصاد التركي	تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد التركي
1. تراجع الطلب على الاستهلاك: خصوصاً في قطاعات الخدمات، اللوجستيات، والترفيه.	1) تراجع دخل الشركات، خصوصاً الصغيرة ومتوسطة الحجم.
2. تراجع في الإنتاج: بسبب الحجر الصحي، والعمل من المنازل، وتحديد السفر والتنقل.	2) انخفاض دخل قطاع السياحة والسفر مما سيؤدي إلى تراجع النمو المتوازن وازياد العجز الجاري ويزيد من الضغط على سعر الليرة.
3. تأثر القطاع الصحي: من حيث القدرة الاستيعابية للمستشفيات، النقص في الأدوية. الخ.	3) تراجع الليرة أمام العملات الأجنبية بسبب قلة السيولة النقدية عالمياً.
4. ارتفاع نسبة البطالة.	4) ضائقة اقتصادية محتملة
5. انخفاض معدل الصادرات	
6. مشاكل سلاسل الاستيراد	

هذا وقد أطلقت الحكومة التركية حزمة من الإجراءات أطلق عليها اسم "درع الاستقرار الاقتصادي"[5] لمواجهات التداعيات الاقتصادية التي سببها الوباء إلا أن هذه الحزمة لن تشمل من اللاجئين السوريين سوى شريحة صغيرة

[4] تركيا: هل تنجح "درع الاستقرار الاقتصادي" في مواجهة آثار كورونا؟"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2020/4/5، https://bit.ly/2V8NEcF

[5] أقرت الحكومة التركية خطة أسمتها "درع الاستقرار الاقتصادي" بقيمة 100 مليار ليرة (حوالي 15 مليار دولار)، وتشمل أهم بنودها:

1- رفع سقف صندوق القروض في مصرف "غارانتي" من 25 إلى 50 مليار ليرة.
2- الاستمرار في دعم الحد الأدنى للأجور.
3- رفع الحد الأدنى لراتب التقاعد إلى 1500 ليرة.
4- تأمين 2 مليار ليرة إضافية لدعم العائلات المعوزة من خلال وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية.
5- دعم مالي للمصدّرين بسبب البطء المؤقت في التصدير.

من العمال السوريين الذين يعملون بشكل قانوني بموجب إذن عمل، إلى جانب شريحة من الشركات والمؤسسات لتستطيع الاستمرار في دفع الرواتب وفقاً لمعايير محددة[6].

1-2- على اللاجئين السوريين كأفراد:

يمكن ملاحظة التداعيات الاقتصادية الأولية التي بدأت تؤثر على اللاجئين السوريين وفق مايلي:

- توقف العمل بالعديد من الورشات والمطاعم والشركات السياحية والمدارس الخاصة وهي الميادين التي تنشط بها العمالة السورية، نتيجة حزمة القرارات الحكومية وتوقف عمليات الاستيراد والتصدير، وتراجع الطلب على السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى قرارات منع التجول بحق بعض الشرائح العمرية.
- ما يذكر عن عمليات تسريح تعسفي طالت بعض المعلمين في المدارس الخاصة والعمال غير النظاميين.
- ما تردد عن إيقاف بعض المنح الطلابية المتعلقة بالسكن الجامعي، وإخراج الطلاب المستفيدين منها، من أجل تحويلها إلى مراكز للحجر الصحي.
- خسارة بعض العائلات لمصدر دخلها نتيجة قرار الحجر الصحي الذي طال الفئة العمرية ما دون ال 20 ومن هم فوق 60.
- تزايد أعداد الأسر التي لم تستطع تأمين أجرة منازلها، ورصد عدد من الحالات التي تم إخلاؤها نتيجة لذلك.

وعلى الرغم من التدابير الوقائية التي قامت بها الحكومة، وبعض المنظمات العاملة، وحزم المساعدات والدعم الاقتصادي، تبدو الفرص أمام اللاجئين السوريين في تركيا للحصول على مساعدات ضئيلة جداً وهي تنحصر فيما يلي:

1- <u>كرت الهلال الأحمر " Kizilay kart</u> ":

وتأتي هذه المساعدة ضمن برنامج " صُوي- **SUY** " الممول من قبل الاتحاد الأوروبي، والذي ينفذ بالشراكة بين الهلال الأحمر التركي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمهورية التركية ووزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية، والذي يستهدف العائلات التي ليس لديها سجل عمل نظامي أو ضمان اجتماعي والتي تستوفي معايير معينة[7]، حيث يقدم لكل فرد مبلغاً قدره 120 ليرة تركية بالإضافة إلى بعض المبالغ التي تدفع بشكل موسمي، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه المساعدات 1.7 مليون لاجئ.

---

[6] كورونا يلاحق اللاجئين السوريين إلى تركيا، موقع المدن، تاريخ النشر 2020/3/25، https://bit.ly/2VadSeK

[7] من المعايير المطلوبة للحصول على كرت المساعدات:

1- حالة الإناث الوحيدات دون وجود معيل لهم.
2- الآباء أوالأمهات الوحيدون دون وجود أي أفراد بالغين في العائلة مع وجود طفل واحد على الأقل تحت سن 18 (ويقصد بها العائلة التي فيها أب بمفرده مع أطفال أو أم بمفردها مع أطفال).
3- المسنون فوق ال 60 عاماً دون وجود أفراد بالغين في العائلة
4- العائلات التي لديها 4 أطفال أو أكثر
5- العائلات التي فيها فرد أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة
6- العائلات التي لديها عدد كبير من المتكلين (أطفال، مسنين، ذوي احتياجات خاصة)

وحتى الآن لا يبدو وجود أي تغيير في آلية تقديم مساعدات الكرت الأحمر، ولا يوجد ما يشير إلى أن الهلال الأحمر التركي -وهو الجهة المشرفة بشكل مباشر على تقديم المساعدات - قد أقر أي إجراءات جديدة متعلقة بأزمة كورونا، أو قام بزيادة قيمة المساعدات، أو إعادة تقييم لبعض الحالات المرفوضة والتي تضررت أو توقف مصدر رزقها نتيجة الأزمة الحالية[8].

2- **مساعدات البلديات المحلية:**

بدأت بعض البلديات بتقديم مساعدات للقاطنين ضمن نطاقها الجغرافي ووفقاً لإمكانياتها المحلية، حيث تستهدف هذه المساعدات العائلات التركية المتضررة، في حين وسعت بعض البلديات نطاق المساعدات لتشمل حتى الأجانب المقيمين فيها بغض النظر عن جنسياتهم.

فعلى سبيل المثال أطلقت بلدية اسطنبول الكبرى رابطاً للتسجيل لطالبي المعونات من الأتراك أو الأجانب والعرب المقيمين بطريقة رسمية فيها، حيث ستستهدف سكان المدينة ممن لديه إقامة وعنوان مسجل بالنفوس، بشرط ألا يكون قد سجل على طلب معونات بأماكن أخرى وألا يحمل كرت الهلال الأحمر[9]، حيث تقدم البلدية كرتونة إغاثية تحوي بعض المواد الغذائية الأساسية التي يمكن أن تسد حاجة العائلة من الطعام لفترة محدودة.

3-1-على المنظمات غير الحكومية السورية:

من أبرز التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا على منظمات المجتمع المدني:

ويستلزم الحصول على كرت الهلال الأحمر أن تمتلك العائلة جميعها هويات صادرة من مديرية الهجرة وتبدأ بالرقم 99 وأن تكون ضمن الحماية الدولية أو الحماية المؤقتة، وأن يكون جميع أفراد ها مسجلين في نظام الإدارة المركزية للسكان لدى مديرية الأحوال المدنية (النفوس)/ مديرية الهجرة، وأن يتم إبراز تقرير طبي صادر من مستشفى تركي حكومي يوضح وجود درجة عجز لا تقل عن 40% في حال كان أحد أفراد الأسرة عاجزاً أو من ذوي الاحتياجات الخاصة.

لا يوجد في الموقع التابع للبرنامج ما يشير إلى أن هذا الرقم 1.7 مليون لاجئ سوري يشمل عدد المستفيدين منذ بداية إطلاق البرنامج أم أنه عدد المستفيدين الحالي، خاصة مع وجود أعداد كبيرة من المستفيدين من هذا الكرت والذين أبلغوا خلال السنة الماضية عن توقف المساعدات لهم دون توضيح السبب، كما واستلم العديد من المستفيدين في شهر نيسان رسائل تشير بتوقف المساعدات لهم دون حدوث أي تغير في أوضاعهم يستدعي هذا التوقف

ومن الجدير بالذكر أن المعايير المتبعة تتغير كل فترة لتصبح أكثر تشدداً، حيث كانت في البداية تشمل العائلات التي لديها طفلين، ثم تغيرت لتشمل العائلات التي لديها 3 أطفال على الأقل، وأصبحت حالياً تشمل العائلات التي لديها 4 أطفال على الأقل.

المصدر: الصفحة الرسمية لبرنامج صوي على الفيس بوك، تاريخ النشر 2020/4/6، https://bit.ly/2RFwnWC

[8] وتطال عملية توزيع المساعدات انتقادات من قبل السوريين، بالنظر الى اعتبارهم أن هناك العديد ممن تنطبق عليهم المعايير قد قوبلت طلباتهم بالرفض، في حين قبلت طلبات عائلات أخرين لا تنطبق عليهم المعايير أو درجة الاحتياج، حيث يرجحون أن تقديم الطلبات يتم دراسته بشكل أولي من خلال إخضاعه للمعايير الأولية المعلنة، بينما لا تقام زيارات ميدانية لتقييم وضع العائلات على الواقع إلا بعد مدة طويلة قد تزيد عن السنة، ويذكرون أنه رصدت بعض الحالات التي منحت فيها المساعدات لعائلات تملك سيارات خاصة، أو تلك التي يعمل عدد من أفرادها بشكل غير نظامي، أو بعض العائلات التي تحايلت في تقديم بياناتها والتي أخفت فيها وجود معيل لها، مستغلة صعوبة التأكد من المعلومات التي تقدمها، كما رصد العديد من الحالات التي توقفت فيها المساعدات بشكل مفاجئ ودون وجود أي تغيرات على وضع العائلات المتضررة، أو معرفة الأسباب التي أدت إلى قطع تلك المساعدات.

في حين يعتبر البعض أن حصة الفرد من المساعدة لم تتوافق مع التغير في سعر الدولار، حيث كانت 120 ليرة تعادل 60 دولار عام 2014، بينما انخفضت قيمتها لتعادل 17$ وفقاً لقيمة الدولار التي قاربت 7 ليرات تركية، حيث لم يطرأ على حصة الفرد أي زيادة تتناسب مع ارتفاع الأسعار والفواتير والمواد الغذائية وأجرة البيوت.

[9] اللجنة السورية التركية المشتركة، تاريخ النشر 2020/4/15، https://bit.ly/2VbX87e

- توقف الوفود الإغاثية القادمة من دول الخليج أو من دول إسلامية والتي كانت تقوم بزيارات دورية لبعض المحافظات التركية تتكفل فيها باحتياجات بعض العائلات، وتدعم بعض المشاريع الصغيرة[10].
- توقف أنشطة بعض المراكز الاجتماعية التي ترعى مشاريع تقدم الدخل للأسر الصغيرة مثل مشاريع الخياطة.
- تحول بعض العائلات من عائلات داعمة متبرعة إلى عائلات متعثرة اقتصادياً وربما مستحقة للدعم[11].
- تأخر وصول المبالغ المالية المقدمة من المنظمات غير المحلية لتمويل مشاريع قائمة حالياً.
- ظهور أعباء جديدة على المنظمات تتعلق بالتحقق من أحقية طلبات المساعدة الجديدة للحصول على مساعدات الاستجابة الطارئة، وضرورة التنسيق فيما بين الفرق العاملة لضمان وصول المساعدات المحدودة لأكبر عدد من العائلات المتضررة.
- تنامي حجم الاحتياجات وظهور شرائح جديدة ستحتاج مبالغ تصل إلى أضعاف الدعم المتوفر[12].
- تراجع التبرعات الموسمية الخاصة برمضان، والذي يشكل مصدراً رئيسياً لعمل الجمعيات الإنسانية، وذلك نتيجة لحالة الانكماش الاقتصادي السائدة حول العالم، ولتأثر المتبرعين اقتصادياً من تداعيات الجائحة.

هذا وتواجه المنظمات غير الحكومية الكثير من التحديات لتحديد الأولويات في مقابل إمكانيات محدودة قد تعجز عنها حكومات مستقرة، حيث يبدو أن هذه الجمعيات غير قادرة على تقديم حلول مستدامة، وإنما بعض الحلول الجزئية، بالإضافة إلى تحديات تتعلق بإمكانية تشجيع الناس على التفاعل وتقديم الدعم والمساعدة، والمفاضلة بين الاستمرار بالمشاريع الموجودة وإدارة الحالات التي تحت إشرافها أساساً أو التحول لمشاريع الإغاثة العاجلة.

1-4- على الشركات السورية ورجال الأعمال:

ومن أبرز مظاهر التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا على قطاع الشركات ورجال الأعمال السوريين:

- تضرر أصحاب المشاريع الصغيرة والشركات الناشئة بشكل كبير، لتوقفها عن الإنتاج أو البيع وعدم قدرتها على دفع الإيجارات والفواتير المترتبة عليها.
- تراجع ثقة رجال الأعمال بالسوق، وتوقف العمل على العديد من المشاريع الاستثمارية التي كان مخططا لإنجازها هذا العام.
- انقطاع سلاسل التوريد، وفقدان بعض المواد الأولية اللازمة.
- تضرر قطاع السياحة والمطاعم والملابس والتي كانت توظف أعداداً كبيرة من العمال السوريين.

[10] أشارت إحدى الجمعيات الإغاثية إلى أنها كانت تستقبل وفدين شهرياً، كل منهم كان يغطي احتياجات 500 - 1000 أسرة محتاجة، كما أن هذه الوفود كانت تقدم أشكالاً متنوعة من المساعدات والتي تتعلق بحالات إنسانية طارئة أو عاجلة، حيث توقف قدوم هذه الوفود منذ مطلع العام الحالي.

[11] أشار أحد المسؤولين في إحدى الجمعيات الإغاثية، إلى وجود العديد من العائلات التي كانت تقتطع من راتبها الشهري مبلغاً تتبرع به لكفالة يتيم أو لدعم حملات إيواء أو مساعدة النازحين، أو تقديم الدعم لأقاربها في الداخل السوري، وقد توقفت عن ذلك لانقطاع مصدر دخلها.

[12] أشار أحد المعنيين بالعمل الإغاثي أنه على افتراض أن 10 % من إجمالي اللاجئين السوريين احتاجوا لدعم ومساعدة، فهذا يعني أننا أمام 350ألف شخص أي مايقارب 70 ألف عائلة سورية تحتاج إلى مساعدة شهرية، وعلى افتراض أن قيمة المساعدة المطلوبة 1000 ليرة تركية على غرار المساعدات التركية، فالمبلغ المطلوب لإعالة العائلات السورية يقارب 70 مليون ليرة تركية، أي ما قيمته 10 مليون دولار شهرياً، وهو أمر تعجز عن تأمينه جميعات إغاثية.

ثانياً: كيف تحركت المنظمات غير الحكومية السورية مع ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية؟

مع ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية بين اللاجئين السوريين في تركيا، بدأت بعض الجهات المدنية بالتحرك للتجاوب مع الاحتياجات المتزايدة، وفقاً للإمكانيات المتاحة ولمجالات العمل التي تتخصص بها، ويمكن تسليط الضوء على جهود بعض الجهات الفاعلة في هذا السياق وفق ما يلي:

2-1- منبر الجمعيات السورية[13]:

بدأ منبر الجمعيات بتعزيز دوره التنسيقي بين المنظمات السورية والمؤسسات الحكومية التركية أو غير السورية مع بداية ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية في تركيا، وذلك من خلال عقد مجموعة لقاءات دورية لتحليل الوضع وإيجاد خطة عمل استندت على مجموعة من النقاط:

1- إنشاء قوائم تضم أسماء السوريين الذين يرغبون بتقديم خدمات تطوعية في القطاع الصحي كالأطباء أو مساعدي الأطباء أو الصيادلة أو أطباء الأسنان.
2- التواصل مع المنظمات والفرق التطوعية التي لديها استعداد لتقديم خدمات تطوعية ومساعدات للعائلات المحتاجة في تركية والتنسيق فيما بينها، بالإضافة إلى التواصل مع بعض الشركات ورجال الأعمال السوريين[14].
3- إطلاق رابط الكتروني للعائلات التي تحتاج إلى مساعدات، وفرز البيانات وتسليم القوائم إلى دائرة الهجرة العامة في إسطنبول وانقرة[15].
4- تم توزيع ما يقارب 1500 سلة إغاثية وعدد من البطاقات المدفوعة على بعض العائلات المحتاجة، بالإضافة إلى إطلاق حملات توعية لخطورة انتشار الفيروس وضرورة التقييد بالإجراءات الوقائية عبر المنصات الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

2-2-اللجنة السورية التركية المشتركة[16]:

بدأت اللجنة السورية التركية في وقت سابق بتعزيز جهود التشبيك بين الأطراف السورية والتركية، حيث نظمت ورشة برعاية الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة حضرها 30 من رجال الأعمال السوريين لاستعراض مشاكلهم والبحث عن حلول، حيث جرى على إثرها لقاء بينهم وبين نائب وزيرة العمل التركية[17].

كما وأطلقت اللجنة السورية التركية المشتركة مؤخراً رابطاً الكترونياً من أجل إحصاء العائلات المتضررة من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا، حيث بلغ عدد السجلات الواردة خلال الأسبوع الأول 285 ألف عائلة، وهو

---

[13] صفحة منبر الجمعيات السورية على الفيس بوك، https://www.facebook.com/MinberSuriye/

[14] قام المنبر إلى جانب ذلك بالتواصل مع جهات تركية كمكتب الرئيس ووزير الصحة والولايات عنتاب وأنطاكيا وأورفا، وبعض المنظمات كالهلال الأحمر التركي وهيئة الكوارث والطوارئ "الآفاد"، وعدد من المؤسسات التركية الكبيرة ورؤساء البلديات، وتعريفهم بالخدمات التطوعية التي بإمكان الأطراف السوريين تقديمها، وتسليم قوائم بأسماء الفرق التطوعية الجاهزة للعمل سواء ضمن القطاع الطبي أو الخدمي أو قوائم لبعض المخترعين وأصحاب الابتكارات للاستفادة من خبراتهم.

[15] أشار أحد الحضور من منبر الجمعيات أنهم تلقوا خلال فترة زمنية قصيرة أكثر من 400 ألف طلب لمساعدات من قبل عائلات سورية، حيث تحتاج هذه الطلبات وقتاً طويلاً للدراسة والتحقق، وأعداداً كبيرة من المتطوعين.

[16] صفحة اللجنة السورية التركية المشتركة على الفيس بوك، https://www.facebook.com/SyrianTurkishCommittee/

[17] أشار أحد أعضاء اللجنة المشتركة إلى صعوبة التعاطي مع الملف السوري من قبل الإخوة الأتراك، نظراً للمسؤولية الكبيرة التي يفرضها وجود قرابة 4 مليون سوري في تركيا من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية، إضافة لكون هذا الملف له انعكاسات سياسية على شعبية الحكومة والحزب الحاكم في وقت تسعى فيه المعارضة التركية لاستغلاله.

ما يقارب 1.47 مليون سوري مقيم في تركيا، الأمر الذي فرض الكثير من التحديات من جهة تدقيق البيانات وتبويبها وتنظيم لوائح بالعائلات الأشد احتياجاً.

حيث بدأت اللجنة بتدقيق وتجهيز قوائم العائلات المحتاجة وإرسالها لكل من دائرة الهجرة ومنظمة الهلال الأحمر التركية ، وكل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR وبرنامج الغذاء العالمي WFP، كما طلبت اللجنة إعادة النظر في ألية توزيع المعونات، خاصة وأن المستفيدين من كرت الهلال الأحمر أصبحوا بحاجة لدعم إضافي بعد أن توقفوا عن العمل، وأن المبلغ المقدم لهم لا يكفي لسد احتياجاتهم، كما وتجهز اللجنة السورية التركية حالياً خطاً ساخناً للاستجابة السريعة، بهدف متابعة الحالات الطارئة والاستجابة لها، بعد التنسيق مع الفرق التطوعية المنتشرة في الولايات التركية.

2-3- الفرق التطوعية والمبادرات الفردية:

بدأت العديد من الفرق التطوعية بمبادراتها التطوعية، وذلك من خلال جمع تبرعات وتوزيعها على شكل سلال غذائية أو بطاقات مسبقة الدفع لعدد من العائلات المتضررة، وقد نشطت هذه الفرق في بعض المناطق التركية، وخاصة في إسطنبول وغازي عنتاب[18].

وعلى الرغم من أن الفرق التطوعية كانت الأسرع -ربما- في الاستجابة للاحتياجات الطارئة، إلا أن أعداد المستفيدين لا تزال قليلة بالنظر الى حجم الاحتياج الكبير، كما أن الدعم المقدم لهذه الفرق يغلب عليه الدعم الذاتي التكافلي الذي يصعب معه الاستمرار لفترة طويلة، إضافة إلى أن هذا النشاط التطوعي يفتقر للتنسيق بين تلك الفرق، وتغيب عن بعضه الآليات والمعايير التي تحدد الحالات الأولى بالمساعدة.

2-4- شبكات رجال الأعمال السوريين[19]:

أقامت بعض الشركات السورية شبكات وتحالفات سابقة بهدف تنسيق الجهود وتقديم المساعدة للمحتاجين عبر مجموعة من منظمات العمل المدني المختصة، فقد بدأت هذه التحالفات بالاستجابة للاحتياجات الحالية حيث قام رجال الاعمال في مدينة غازي عنتاب منذ اسبوع بمبادرة لتقديم إعانة مالية أو غذائية لألف عائلة محتاجة، ويتوقع أن تستهدف الحملة في الشهر المقبل ألفي عائلة، فيما ستستهدف ثلاثة آلاف عائلة الشهر الذي يليه، مع إعطاء الأولوية لأسر العمال المتضررين الذين توقفت رواتبهم الشهرية.

---

[18] هناك عدد من الفرق التطوعية التي بدأت بمبادراتها، ومنهم على سبيل المثال:

- فريق الإنسانية تجمعنا والذي قام بتأمين بعض السلات الإغاثية والكروت مسبقة الدفع للعائلات المحتاجة في مدينة غازي عنتاب، https://bit.ly/2KkgX64
- فريق البيت السوري، والذي قام بتأمين بعض السلال الغذائية، وبعض الأماكن لإيواء العائلات التي تم إخراجها من بيوتها لعدم قدرتها على دفع الأجرة، وبعض العائلات التي عادت من الحدود التركية اليونانية، https://bit.ly/34MZ1dE
- بالإضافة إلى عدد من الفرق التطوعية الحديثة التي تعمل بدون اسم أو بعض الفرق الطلابية الجامعية

[19] من أبرز هذه الشبكات: رجال ورواد الأعمال السوريين Siad، http://siad-online.com/

2-5- المجلس الإسلامي السوري[20]:

تجاوب المجلس الاسلامي السوري -وفق تخصصه- منذ بداية أزمة كورونا من خلال إصداره فتوى تدعو الناس للتكافل فيما بينها ولتعجيل إخراج الزكاة ولو كان ذلك قبلَ أوانِ استحقاقِها[21]، كما جرت اتصالات في سياق حث رجال الأعمال على مساعدة عمالهم وعدم تسريحهم، بالإضافة إلى أصحاب المنازل لإمهال المستأجرين والتسامح في تحصيل الإيجار، والتواصل مع مجموعة من المنظمات الإغاثية التركية والجهات الدينية والاوقاف التركية للتعاون في هذا المجال والتوجيه.

كما وأطلق المجلس الإسلامي نداءً لكل من التجار السوريين والأتراك يذكرهم فيها بحقوق العمال وضرورة الإحسان إليهم ودعمهم، وعدم التسرع في تسريحهم أو إيقاف رواتبهم، واحتسابها من الزكاة أومن الصدقات التي يسعى من خلالها لنيل مرضاة الله والطلب بكشف البلاء[22].

[20] المجلس الإسلامي السوري وهو هيئة مرجعية شرعية وسطية سورية، تسعى إلى جمع كلمة العلماء والدعاة وممثلي الكيانات الشرعية، http://sy-sic.com/

[21] بيانٌ بشأنِ مساعدةِ المتضررينَ بسببِ أزمةِ وباءِ (كورونا)، المجلس الإسلامي السوري، تاريخ النشر 2020/4/2، http://sy-sic.com/?p=8180

[22] نداء الى رجال الأعمال السوريين والأتراك، المجلس الإسلامي السوري، تاريخ النشر 2020/4/17، http://sy-sic.com/?p=8295

ثالثاً: التغيرات الاقتصادية المتوقعة نتيجة لأزمة كورونا على المدى المنظور:

تنبأ بعض الخبراء الاقتصاديين[23] بتحولات جوهرية تطال الاقتصاد العالمي نتيجة تداعيات انتشار فيروس كورونا حول العالم، وذلك أسوة بالتغيرات التي رافقت العديد من الأحداث الكبيرة، كانتشار الحمى الإسبانية 1918، والأزمة الاقتصادية العالمية 2008، ويمكن توقع شكل التغيرات الاقتصادية الطارئة وفق مايلي:

3-1- على سوق العمل المحلي:

يتوقع أن تطال الاقتصادات المحلية مجموعة من التغيرات على المدى المنظور يمكن تلخيصها بما يلي:

- ✓ ارتفاع حدة التنافس على سوق العمل مستقبلاً، والذي قد يولد موجات جديدة من الاحتقان ولا سيما بين السوريين والأتراك، نظراً لأن العمالة السورية يمكن أن ترضى بأجور أدنى من العمالة التركية.
- ✓ إمكانية عودة الوباء مستقبلاً، حيث ستكون آثاره الاقتصادية مضاعفة، خاصة إن لم يتم التعافي مع آثار الموجة الأولى.
- ✓ تراجع الدعم الموسمي القادم من التبرعات الفردية أو الأهلية، وذلك لأن الخسائر الاقتصادية طالت الجميع دون استثناء.
- ✓ تراجع الدعم الدولي، وإيقاف تمويل البرامج الممتدة والمستمرة أو تخفيض قيمة الدعم المخصص لها[24].

3-2- على شكل الاقتصاد المستقبلي:

يمكن التنبؤ بمجموعة من التغيرات التي ستطال المنظومة الاقتصادية العالمية والتي ستؤثر بدورها على الاقتصادات المحلية والاقتصادات الناشئة وفق مايلي:

- تراجع حاد لقطاعات السياحة والنقل والخدمات الفندقية والمطاعم، وانخفاض الطلب على السلع الكمالية، وتضرر الشراكات المتوسطة والصغيرة وخسارتها.
- تزايد التضخم، وارتفاع نسب البطالة، وتسريح أعداد كبيرة من الموظفين وخاصة من العمالة غير المحمية ومن النساء[25]، والأحجام عن توظيف كبار السن والتركيز على الشرائح الشبابية.
- تنامي الدور الحكومي على حساب القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتوسع سيطرة الحكومات المركزية على الكثير من المجالات التي كانت مجالاً لاستثمار القطاع الخاص أو ضمن نطاق نشاط المجتمع المدني.
- توقع تزايد حركة الانتقال والاستقرار في الأرياف من المدن الكبيرة والمزدحمة.
- ازدياد الاهتمام الحكومي بمشاريع الأمن الغذائي والبيئة والصحة وإعطائها الأولوية على بقية القطاعات، وتجهيز سلاسل إمداد قصيرة محلية أو إقليمية، لتجاوز مشاكل انقطاع التوريد.

---

[23] " محاضرة **"تحولات سوق العمل القريبة والبعيدة"** مع الدكتور "زيدون الزعبي" وهو أكاديمي متخصص في إدارة الأعمال، تاريخ النشر 2020/4/11، https://bit.ly/3exr9FZ

[24] تجري المنظمات الدولية والهيئات الداعمة عادة في الشهر السادس أو السابع من العام تقييماً لاستمرار الدعم بالآليات السابقة، حيث يتوقع الكثيرون أن الدعم الدولي سيقل نظراً لأن الجهات المانحة الدولية ستأخذ الجائحة بعين الاعتبار وستكون أولويتها الاستجابة ضمن بلادها.

[25] اعتبر أحد الخبراء أن النساء سيكن أكثر استهدافاً في سوق العمل لسهولة الاستغناء عنهم، ولأنهم يشكلون النسبة الأكبر من العمالة غير المحمية، أو العمالة التي تشغل قطاعات السياحة والفنادق والنسيج التي تأثرت اقتصادياً بشكل واضح، بالإضافة إلى قطاعات الصحة مما جعلهن أكثر عرضة للإصابة بالأمراض

- تراجع دور المجتمع المدني نظراً لتولي الحكومات العديد من مهامه، سواء تلك التي تتعلق بالتوعية أو الأنشطة المجتمعية[26].
- تراجع دور المنظمات فوق الوطنية، المنظمات الدولية، بعد تراجع سمعتها نتيجة فشلها في إدارة الازمة، وذلك لصالح تنامي الحكومات.
- نمو بعض القطاعات الاقتصادية الناشئة أو الصاعدة، والتي يمكن إجمالها بما يلي:

القطاع	نمط الأعمال المطلوبة
القطاع الصحي	وتشمل كل ما يتعلق بالصحة، من خدمات الرعاية الصحية المباشرة، واحتياجات القطاع الصحي اللوجستية كالأسرّة والأجهزة والصناعات الدوائية ومواد تعقيم، والبرمجيات الإدارية، هياكل التوظيف الطبية الجديدة.
القطاع الزراعي	وتشمل ما يتعلق بقطاع الأمن الغذائي، والغذاء العضوي والأغذية الداعمة للمناعة، وكافة الصناعات الغذائية أو الزراعية التي تتعلق به.
القطاع التقني	وتشمل قطاع البرمجة بشكل عام وبرمجة المواقع والتطبيقات وانترنت الأشياء[27]، وتقنيات الجيل الخامس، وخدمات التجارة الالكترونية والدفع الالكتروني، وكل التطبيقات اللازمة لإدارة العمل عن بعد[28]
مجال الخدمات الاجتماعية	رعاية المسنين والمرضى، الصحة النفسية
التجارة الالكترونية	وما تتطلبه من منصات بيع الكتروني، وطواقم متابعة وخدمات نقل وشحن وتوصيل، بالإضافة إلى اختصاصات التسويق الالكتروني.
التعليم الالكتروني	وما يحتاجه من منصات تعليمية، ومواد تفاعلية، وخبرات في التدريس عن بعد وتصميم المحاضرات والأنشطة التفاعلية.
قطاع التسلية الالكتروني غير التقليدي	وتشمل الألعاب الالكترونية، ومواقع الأفلام والمسلسلات.
قطاع البيئة	وما يلحق به من قطاعات الطاقة النظيفة

[26] يتوجب على منظمات المجتمع المدني إعادة النظر بدورها الاجتماعي وبالقطاعات التي يمكن أن تعمل بها، خاصة مع تراجع التبرعات والدعم المتوقع، والذي سيذهب للحكومات التي أثبتت نجاحاً في إدارة الأزمة، إلا أنه لا يزال أمام المجتمع المدني فرصة في تعزيز وجوده في مجال الأنشطة المجتمعية وتنظيم العمل التطوعي وخدمة المسنين، والعمل المحلي وفقاً لاحتياجات المجتمع وليس لاحتياجات الممول

[27] يُقصد به الجيل الجديد من الإنترنت الذي يتيح التفاهم بين الأجهزة المترابطة مع بعضها، وتبادل البيانات بشكل تلقائي ودون تدخل العامل البشري، كالسيارة، والتلفاز ونظارات جوجل (Google Glass) والأدوات المنزلية المختلفة كالثلاجة والغسالة وأجهزة الإنذار ومداخل العمارات وأجهزة التكييف، والسلع والمنتجات المتوفرة على رفوف المحلات التجارية. كما تتمدد لتشمل أطواق الحيوانات في مزارع التربية وفي المحميات وفي البحار وحتى الأشجار وعناصر الغابات. وما يميز إنترنت الأشياء أنها تتيح للإنسان التحرر من المكان، أي أن الشخص يستطيع التحكم في الأدوات من دون الحاجة إلى الوجود في مكان محدّد للتعامل مع جهاز معين

[28] يتوقع العديد من الخبراء تغير أنماط العمل التقليدية لتتجه نحو النمط الالكتروني بشكل أكبر، حيث سيتغير شكل مقابلات التوظيف، ونمط تسجيل الحضور والغياب، وأسلوب تقييم الموظفين، ومتابعة الإنتاج، وأساليب فض النزاعات بالإضافة إلى تغير نمط الاجتماعات، وظهور هياكل إدارية جديدة تعتمد على الهيكل الأفقي الممتد.

رابعاً: اقتراحات وحلول:

لن يتمكن اللاجئون السوريون في تركيا من تجاوز التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا، دون تضافر في الجهود، وعمل منظم مشترك، يعمل على سد الاحتياجات وفقاً للإمكانيات المتاحة، ويمكن الوصول لذلك وفقاً لبعض الحلول والاقتراحات الأولية:

4-1-الضغط على الجهات المانحة:

لا يمكن للمنظمات السورية ولا رجال الأعمال السوريين ولا حتى المتبرعين مواجهة تداعيات أزمة كورونا على اللاجئين السوريين في تركيا، حيث تبقى المسؤولية الأكبر ملقاة على عاتق الحكومة التركية وعلى عاتق الجهات المانحة الدولية المعنية بأوضاع اللاجئين، وبالتالي لا بد على جميع المعنيين المحليين والإقليميين المسارعة لإقامة حملات ضغط ومناصرة، بهدف التعريف بأوضاع السوريين في تركيا والضغط على الجهات المانحة للاستمرار في الدعم المقدم وزيادته ليغطي الاحتياجات المتزايدة وليمنع من حدوث أزمة بينهم.

كما لا يمكن لهذا الضغط أن يؤتي ثماره دون وجود تغطية إعلامية مكثفة، تدعم هذه الحملات وتوصل صوت المتضررين وتسلط الضوء على حجم احتياجاتهم وأنواعها، وتستعرض الدعم المتوفر والدعم المطلوب من أصحاب القرار والمتبرعين، وتستحثهم على تقديم المساعدة، وتطلع المستفيدين على نشاط الجمعيات وما قامت بإنجازه بدقة وشفافية.

ويجب على المنظمات الفاعلة أن تبدأ بالتجهيز المبكر لحملة إعلامية بالتعاون مع الجهات التركية الفاعلة لممارسة المزيد من الضغوط على الهيئات الإنسانية المعنية بأوضاع اللاجئين السوريين، لزيادة الدعم المقدم، وتسريع الإجراءات الروتينية وتسهيل وصول المساعدات للمتضررين.

4-2-إعادة رسم خطط الاستجابة طويلة الأمد في تركيا:

يفترض من جميع الفاعلين والمعنيين بوضع اللاجئين السوريين في تركيا إعادة رسم خططهم بناء على المعطيات الحالية والتفكير في الطريقة الأنسب لإدارة الموارد، وعدم التعويل على استمرار التفاعل الآني من قبل صغار المانحين والمتبرعين، خاصة في حال طول فترة الأزمة، وهذا يقتضي:

1- تحديد الاحتياجات الطارئة المرحلية وطويلة الأمد، وتصنيفها وتجهيز المشاريع والمقترحات اللازمة لها.
2- وضع خطة لإدارة الموارد، تضمن الاستمرارية، وتأخذ بعين الاعتبار احتمال توقف الدعم أو ظهور احتياجات جديدة.
3- تحضر الطواقم العاملة في تركيا، والبدء بتجهيز واستقبال قوائم الاحتياجات، والتحقق الأولي منها، ووضع معايير واضحة لتحدد العائلات الأكثر احتياجاً.
4- تدريب الطواقم العاملة والتطوعية على مواضيع الوقاية الصحية خلال العمل الإغاثي، واعتماد ألية التوزيع المطلوبة التي تمنع إصابة هذه الطواقم بالفيروس أو قيامهم بنشر العدوى.

4-3- التشبيك والتنسيق:

لا يمكن لأي حملات إغاثية أن تؤتي ثمارها وخاصة مع كم الاحتياجات المتزايد، دون وجود ضوابط وتنسيق بين الفرق العاملة على الأرض، ومن هذه الضوابط المقترحة:

1- وجود جهة أو شبكة تقوم بمهمة التنسيق والمتابعة بين المنظمات العاملة والفرق التابعة لها والفرق التطوعية والمبادرات الفردية.
2- مشاركة قواعد البيانات الخاصة بالعائلات المحتاجة الموجودة عند المنظمات المعنية، ومقاطعة المعلومات الواردة فيها، والتحديث المستمر عليها مع إتاحة إمكانية للوصول والتعديل لبعض أفراد الفرق العاملة مع التأكيد على ضرورة المحافظة على خصوصية البيانات الواردة.
3- اعتماد ضوابط ومعايير موحدة لتصنيف العائلات المتضررة والتي تستحق المساعدة، والقيام بالتحقق من درجة تطابق العائلات المسجلة مع المعايير المفروضة.
4- تقسيم المناطق إلى قطاعات، وتوزيع مسؤولياتها بين المنظمات والجمعيات الإغاثية[29]
5- اعتماد سياسة قائمة على الشفافية وخاصة المالية منها، والتركيز على التقارير الدورية التي تستعرض ما تم إنجازه والاحتياجات والمبالغ المطلوبة لسدها، لامتصاص الغضب الشعبي وقطع الطريق على حملات التشكيك والتخوين.
6- اعتماد مبدأ "الأخذ مقابل العطاء"، وذلك بأن تقدم العائلات المستفيدة مقابلاً معنوياً لما تتلقاه من مساعدات، سواء من خلال التزامها بتقديم بعض الأعمال التطوعية أو خضوعها لبعض دورات تطوير المهارات.
7- التفكير بإقامة مشاريع مشتركة جديدة، تتناسب مع الظروف الطارئة، كإقامة مراكز إيواء للمشردين والعائلات التي فقدت المأوى أو مشاريع استثمارية تعود أرباحها لتغطية الإيجارات المتراكمة، أو لتأمين العلاج اللازم لأصحاب الأمراض المزمنة وكبار السن وخاصة لمن يتواجدون في ولايات غير تلك المسجلين بها أو للذين لا يملكون بطاقة حماية مؤقتة.

4-4- الصناديق التكافلية:

وتقوم على فكرة إنشاء صندوق تكافلي يشرف عليه مجموعة من الثقات من الأفراد أو المنظمات، يتلقى تبرعات دورية بمبالغ بسيطة من القادرين كل حسب استطاعته، وتصرف عائداته على العائلات المحتاجة، ويمكن تطوير فكرة الصندوق التكافلي ليضم أيضاً المنظمات ورجال الأعمال السوريين وغيرهم، حيث يمكن أن يكون التبرع نقدياً أو بمواد عينية أو بطاقات نقدية مسبقة الدفع، أو عبر تقديم بعض الجهات خدمات لوجستية كتأمين المخازن أو سيارات لنقل المساعدات إلى العائلات المحتاجة.

كما يمكن لبعض المنظمات والشركات إطلاق بعض التدريبات المأجورة بمقابل رمزي، حيث يذهب عائد هذه الدورات لدعم الصندوق التكافلي، حيث يمكن للمنظمات أو الجهات التدريبية أن تتبرع بتكاليف تجهيز التدريب وأجرة المدرب.

[29] اقترح أحد المعنيين بالعمل الإغاثي، تقسيم المناطق جغرافيا وتوزيعها بين الفرق التطوعية، بحيث يتم مقاطعة بيانات العائلات المحتاجة بناء على العنوان ومكان السكن لضمان توزيع عادل لجميع العائلات المتضررة، بحيث تكون هذه البيانات متاحة لجميع العاملين والمتطوعين المعتمدين من قبل الهيئات المشرفة.

ولا بد من الإشارة إلى ضرورة مراعاة مبادئ الشفافية والمحاسبة في مثل هذه الأعمال، لضمان تكوين حالة من الثقة المجتمعية بهذا الصندوق أو الجهات القائمة عليه، كما يمكن دمج فكرة الصندوق التكافلي بفكرة الشبكة التنسيقية، حيث يمكن أن تشرف عليه هذه الشبكة، بينما تقوم جهة رقابية مجتمعية بمتابعة عمليات الصندوق من الناحية المالية.

4-5- المؤاخاة بين الأسر:

ويقصد بها تطبيق مبدأ التوأمة والمؤاخاة بين أسر اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا، وبعض الأسر السورية أو العربية الميسورة والمقيمة في أوروبا أو أمريكا وغيرها، حيث تقوم الأسرة الميسورة بتخصيص مبلغ شهري لتغطية احتياجات الأسرة المحتاجة كالطعام والشراب والعلاج، وبالتالي يتم وصل العائلات المحتاجة بالعائلات المتبرعة دون وسيط، بشكل يعزز علاقات الصداقة والمؤاخاة والدعم النفسي بين العائلتين إلى جانب الدعم المادي.

4-6- الجهات الرقابية الوسيطة:

يمكن للتداعيات الاقتصادية الناشئة عن أزمة كورونا أن تؤثر على السوريين بشكل مضاعف وتجعلهم أكثر عرضة للاستغلال، وهو ما بدأت ملامحه بالظهور من خلال طرد وتسريح بعض العاملين من وظائفهم[30]،أو ابتزاز آخرين والضغط عليهم للقبول بتخفيض رواتبهم مقابل استمرارهم في العمل، رغم صدور قرارات في تركيا تمنع أي مؤسسة أو شركة من طرد موظفيها لمدة 3 أشهر، ويلزمها بدفع مقابل مادي أدنى في حال عجزها عن دفع رواتب موظفيها.

كما تعرض بعض العائلات السورية للضغط من أجل رفع أجرة المنازل التي يقطنوها أو تسليم الأجرة عن الأشهر القادمة بشكل مسبق، مما يجعل الحاجة ملحة لوجود جهة وسيطة تستقبل مثل هذا النوع من الشكاوى وتعرضها على الجهات التركية المختصة منعاً من انتقالها كظاهرة تعرض السوريين للاستغلال.[31]

كما يمكن تطوير عمل هذه الجهات الرقابية المدنية، لتشمل الإشراف والمتابعة لعمل الجمعيات والمنظمات، والتأكد من وصول المساعدات لمستحقيها، مما يعزز مصداقية العمل المجتمعي، ويحد من موجات التخوين والتشهير والتحريض تجاه العاملين في المجال الاجتماعي.

4-7 -التجاوب مع المتغيرات الاقتصادية:

قد تبدو الموارد المالية المطلوبة لتغطية احتياجات اللاجئين السوريين الضرورية أكبر من قدرة الجمعيات السورية ورجال الأعمال بأضعاف كثيرة، إلا أن منظمات المجتمع المدني لا تزال تملك الفرصة لتقديم المساعدة للسوريين، وذلك عن طريق التجاوب مع متغيرات السوق الاقتصادية والتركيز على مشاريع رفع الكفاءات والقدرات والتدريب في المجالات الناشئة أو النامية اقتصادياً، ومن التدريبات المقترحة:

---

[30] بدأت بعض المدارس الخاصة الدولية تقليص عدد الموظفين والمعلمين فيها بشكل تعسفي، أو الضغط لتخفيض الرواتب رغم أن تلك المدارس تقاضت أقساط الطلاب بشكل مسبق، مستغلة عمل معظم العاملين فيها دون عقود رسمية، الأمر الذي يعفيها من أية مساءلة قانونية

[31] في المقابل وجد بعض النماذج المشرقة في التعاطي مع آثار هذه الجائحة لدى بعض اصحاب العقارات.

ويمكن أن نلخص الحلول الواردة بالشكل التالي:

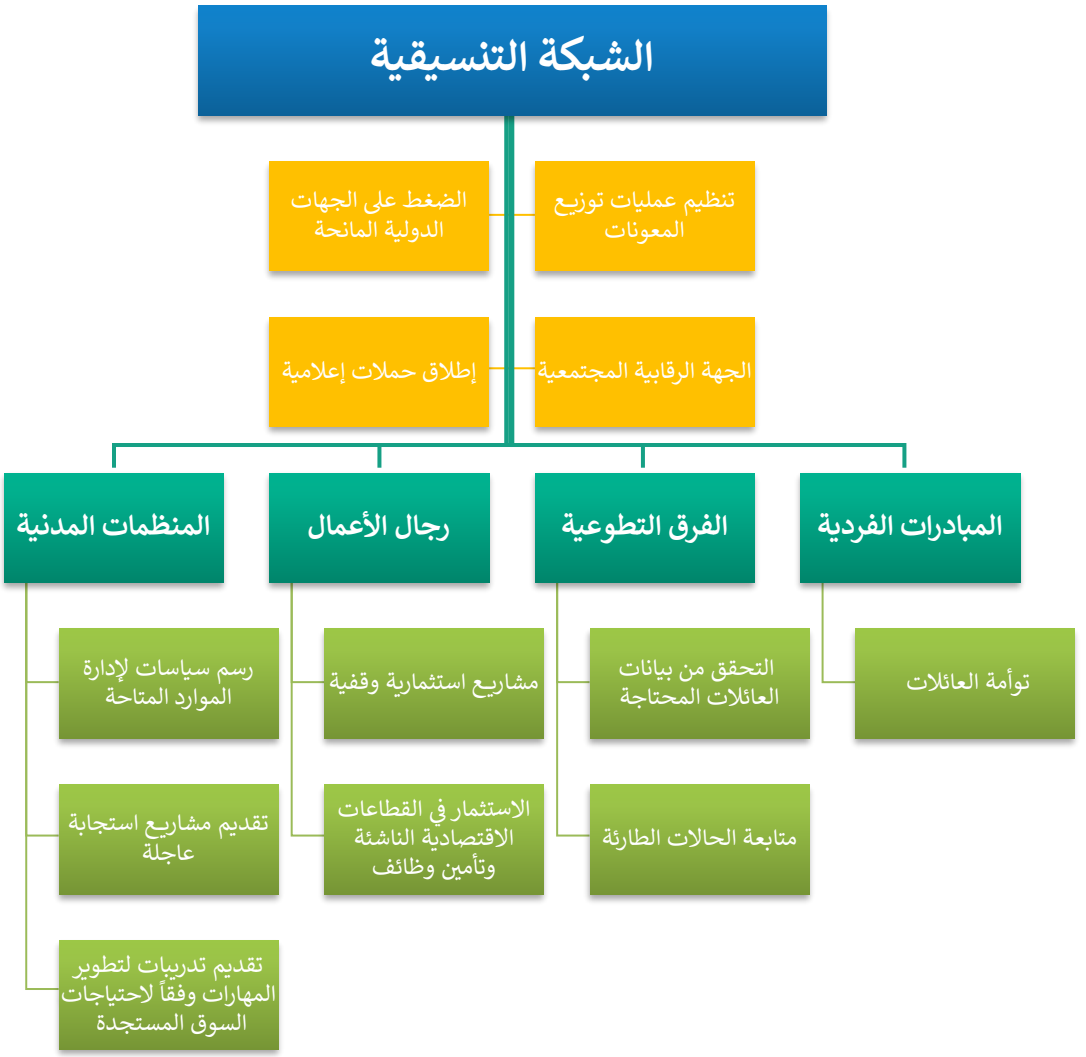

الخاتمة

يصعب القول بأن الأزمة الاقتصادية القادمة بالإمكان تجاوزها بسهولة، ومن الصعب اعتبار أن الجهود المحلية السورية مهما تضافرت بإمكانها سد الكمّ الهائل من الاحتياجات المتوقعة، خاصة وأن تداعيات هذه الأزمة الاقتصادية طالت كل سكان العالم بلا استثناء، وأثرت حتى على الدول والمنظمات والهيئات المتبرعة والداعمة.

إلا أنه ومع قتامة المشهد، يتحمل الجميع دون استثناء المسؤولية الأخلاقية والإنسانية، حيث أنهم بإمكانهم تجاوز هذه التداعيات بأقل خسائر ممكنة، وذلك عندما يعمل الجميع باستراتيجية واحدة واضحة وفق معايير شفافة ونزيهة، تسعى إلى ترشيد الدعم الموجود وصرفه في الجوانب الأكثر احتياجاً، وحث الناس على التشارك ودعم بعضهم البعض وتقديم ما يستطيعون من تبرعات نقدية أو عينية أو جهود تطوعية لمساعدة غيرهم على الاستمرار أو على الحصول على فرص عمل جديدة تقيهم الحاجة وذل السؤال.